

أمران "غير مألفين" رافقا إطلاق المعتقلين

# النهاية الأسد يغلق سجن المزة ويحوله معهداً للعلوم التاريخية

دمشق - من ثناء الامام:

أبلغت مصادر رسمية الى "النهار" ان الرئيس السوري بشار الاسد قرر اغلاق سجن المزة التاريخي وتحويله "معهداً للعلوم التاريخية" وان السلطات الامنية بدأت باخلاء السجن قبل أشهر ونقل نزلائه الى سجون سورية أخرى. وقالت ان الاسد اتخذ هذا القرار في اطار "خطوات المصالحة الوطنية التي ينتمجها".  
ويكتسب هذا القرار الذي كشف بعد ايام من اصدار عفو رئاسي عن ٦٠٠ معتقل سياسي، أهمية كبيرة نظرا الى ما شاع عن سجن المزة الذي كان من نزلائه مدى عقود غالبية قادة المعارضة والمتهمين بمعارضة النظام السوري من سوريين وعرب.

ومع اطلاق المعتقلين السياسيين الذين شملهم العفو والحديث مع بعضهم، تبين ان أمران "غير مألفين" رافقا الافراج عنهم: الاول انهم لم يوقعوا تعمداً لعدم القيام بأي عمل مناهض للنظام، والآخر ان الموظفين منهم، في القطاعين العام أو الخاص، يمكنهم العودة الى أعمالهم.

وفي حين جرت العادة مع اطلاق السجناء ان يقصوا عن مناصبهم ايا يكن مستواهما. اكذ بعض المفروج عنهم ان "التعليمات" التي تلقوها قبيل اطلاقهم تتضمن امكان عودتهم الى مزاولة اعمالهم طبيعيا اكان في اطار وظائف الدولة ام في اطار خاص، وان الموظفين منهم تبلغوا ان الجهات الامنية المختصة ستغطي فترة غيابهم.

الا ان بعض السجناء من ينتمون الى "حزب التحرير الاسلامي" قالوا انقادتهم في الحزب لم يفرج عنها وتاليًا لا يعرفون ما اذا كان في امكانهم العودة

بالوسائل السلمية والمشروعة  
والدستورية في اطار مبادئ الاعتراف  
بالرأي والرأي الآخر وترسيخ اسس  
الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي  
والسيادة الوطنية وتفعيل اطر  
المشاركة السياسية والمجتمعية  
وتحديثها وتطوير اشكالها قانونياً  
ومؤسستانياً .

وفي الاطار نفسه اصدرت "لجان الدفاع عن حقوق الانسان في سوريا" بياناً قالـت فيه انه حتى السبت الماضي كان اطلق نحو ٨٠ معتقلـاً من حزب التحرير الاسلامي و ١٦١ معتقلـاً من حزب العمل الشيوعي و ٣٠ معتقلـاً من الاخوان المسلمين ومعتقل واحد من حزب البعث الديموقراطي ومعتقل واحد من الحزب الشيوعي السوري - واحد من المكتب السياسي وعدد من المعتقلين اللبنانيـن والفلسطينـين":

ولكن لم يصدر أي تأكيد بعد لشمول قرار العفو أي لبنانيين ولم يتبيّن ميدانياً بعد أن أحداً منهم أطلة.

وأكّدت "لجنة أهالي المعتقلين الأردنيين في سوريا" في تصريح لـ"وكالة الصحافة الفرنسية" السبت في عمان انه وفقاً للمعلومات التي توافرت لديها، لم يشمل قرار العفو المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين.

ساعتان للشكاوى

وفي خطوة أخرى في اتجاه الاصلاح، علمت "النهار" ان رئيس الوزراء السوري مصطفى مورو اصدر تعليمياً طلب فيه من الوزراء والمديرين العامين "تفصيص ساعتين أسبوعياً لاستقبال المواطنين والاستماع الى طلباتهم وشكاؤتهم والاجابة عنها بدقة وموضوعية".

الى وظائفهم العامة ولا سيما منهم اولئك الذين تمكنا من اختراق سلاح الطيران في المؤسسة العسكرية . واشار بعض الذين اطلقوا الى ان احدا لم يطلب منهم توقيع اي وثيقة كما جرت العادة يتعمدون فيها عدم القيام بأي نشاط مناهض للنظام وتحدى آخرون عن عفو رئاسي جديد سيصدر في مناسبة عيد الفطر ويطلق بموجبه عدد آخر من المعتقلين السياسيين . الا ان مصادر مطاعة امتنعت عن تأكيد ذلك او نفيه .

ونشرت صحيفة "الثورة" الرسمية تعليقاً في صفحتها الاولى امس اعتبرت فيه العفو "مراجعة جدية هادئة ومسئولة وفعالة للحياة السياسية في سوريا" بما يمثل "شرط اساسياً لتجديد هذه الحياة" وقال كاتب التعليق محمد جمال باروت وهو احد المثقفين ومن باتت اسماؤهم تردد اخيراً ان "اطراف المنظومة السياسية السورية على مختلف الوان طيفها سواء أكانت متوافقة او متعارضة (...) لن تتمكن من المشاركة في هذه المراجعة بصدقية الا اذا قامت بما في شكل شفاف". ثم ان "تجديد الحياة السياسية السورية يتوقف على مدى توافر محمل اطراف منظومتها على وعي اخلاقي وسياسي مسبق يطور بالفعل توجهات ايجابية تصب فيها الحيوية السياسية الخلاقة للنخب السورية خصوصاً ولعموم السوريين عموماً في اطار الخير العام". وينطلق هذا التجديد، وفقاً لباروت، "من خيار وطني سيادي يقوم على ترسیخ المضمون الحيوي للاستقرار وحل التناقضات الاجتماعية والسياسية